

هددت الحكومة اليونانية اليوم الجمعة بإعلان أسماء أعضاء في البرلمان متهمين بتحويل مبالغ مالية ضخمة إلى الخارج على الرغم من دعوتها اليونانيين لإعادة مدخراتهم إلى بنوك البلاد التي تعاني نقصا في السيولة.

وسحب اليونانيون حوالي 65 مليار يورو (86 مليار دولار) من مدخراتهم بالبنوك منذ بداية أزمة الديون في 2002، وعمدوا إلى الاحتفاظ بها في بيوتهم أو في صناديق إيداع آمنة، مع خشيتهم من احتمال أن تتخلى البلاد عن اليورو وتعود إلى الدرخمة، ومن بين الخمسة والستين مليار يورو التي سحبت من البنوك اليونانية تم تحويل 60 مليارا إلى الخارج معظمها إلى بريطانيا، وأجريت هذه التحويلات على الرغم من طمأنة الحكومة اليونانيين على أن مدخراتهم آمنة.

وتفجر جدال هذا الأسبوع عندما قال رئيس هيئة مراقبة غسل الأموال بالقضاء اليوناني إن عضوا بالبرلمان اليوناني أرسل مليون يورو (1.33 مليون دولار) إلى بنك سويسري في منتصف 2011 .

ومع سعي محمود لوسائل الإعلام اليونانية لمعرفة اسم عضو البرلمان، ترددت بضعة أسماء لكن لم يتم تأكيد أي منها، ولم يكشف وزير المالية اليوناني إيفانجيلوس فنيزيلوس عن اسم النائب، وأبلغ البرلمان أن قيامه بتحويل الأموال رغم أنه لا يمثل بالضرورة خرقا للقانون، إلا أنه غير مناسب في هذه المرحلة.

وقال فنيزيلوس : " هناك فرق بين ما هو قانوني وما هو ملائم... هناك سياسيون أو أقارب لسياسيين قام كل واحد منهم بتحويل أكثر من 100 ألف يورو إلى الخارج في 1102، وهذه الأسماء سيتم تقديمها إلى رئيس البرلمان، وسيجرى استدعاؤهم لتقديم تفسير".

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 24/02/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfaraq.com